الحركة النسوية في الأردن ومصادر استيائها

الدكتورة ابتسام العطيات، استاذ مشارك في علم الاجتماع, دراسات المرأة، النوع الاجتماعي والشرق الاوسط، كلية القديس أولاف، جامعة نورث فيلد، الولايات المتحدة

تعتبر العقود التي تلت حركة نهضة المرأة الأردنية (بدأت النهضة في سبعينات القرن الماضي) حاسمة في تقييم نجاح وفشل عمل المرأة النشاط في المملكة. فخلال السنوات الأربعين الماضين ازداد عدد منظمات المرأة بشكل ظاهر، ونشأ خطاب أكثر جرأة حول قضايا المرأة، له توجه أكثر نسوية يرتكز على موضوع الحقوق. وبدأت البرامج والأعمال التي قامت بها منظمات المرأة بإعطاء نتائج ناجحة، وأصبحت القوانين التمييزية، بما فيها قانون الأحوال الشخصية والجنسية وقانون العقوبات الذي يعمل في بعض مواده على تنظيم القضايا الخاصة بالاغتصاب والعنلف الأسري و"جرائم الشرف"، عرضة للجدل والنقاش الشعبي، الأمر الذي أدى إلى تعديلها. كما تم تبني تخصيص المقاعد للمرأة على كافة مستويات عملية صنع القرار، تجاوباً مع حملات المرأة الفاعلة التي بدأت في تسعينات القرن الماضي.

إلا أنه في الوقت الذي احتفلت فيه الناشطات النساء بهذه التطورات على أنها خطوات ترسي حجر الأساس، كان العديد من المجموعات المحافظة يعتبر مثل هذه التطورات وكذلك علاقتها وأهميتها للمرأة الأردنية والشعب ككل، أمراً مشكوك به. ويجري أحياناً عديدة القول بأن "قضايا" كهذه، بما فيها حقوق الجنسية و"جرائم الشرف" والاغتصاب والأحوال الشخصية، تتعلق بـ "النخبة من النساء" من الطبقتين العليا والوسطى في غرب عما، اللواتي يتبعن أساليب حياة غربية وليست لجميع الأردنيات الأخريات. إضافة إلى ذلك، يجري أحياناً الربط بين هذه التغيرات وما يُعتقد أنه أجندة مخفية تتعلق بالهيمنة الغربية المتنامية والمعونة المقدمة للأردن والمنطقة.

لعل هذه الانتقادات هي الأكثر تقليدية وكلاسيكية التي يتم توجيهها للحركة النسوية في الأردن. إلا أنه في السنوات الأخيرة، أصبحت الانتقادات بانعدام الدعم، خاصة بين النساء الشابات أكثر ظهوراً. ففي بلد يشكل فيها الشباب جزءاً كبيراً من السكان، وحيث تعاني النساء الشابات بشكل خاص وإلى أبعد الحدود من التفرقة والتمييز والتحرش الجنسي والحريات المحدودة والبطالة، لم تثبت الحركة بعد علاقتها بالنساء الشابات وتمثيلها لهن. ويشكل مثال الحملة الوطنية لتعديل/إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات المتعلق بالاغتصاب ولادة جيل جديد من الأعمال الناشطة للنساء وتوجهاً جديداً تقوم فيه الناشطات الشابات بتأطير قضايا الاغتصاب على أنها ليست بالضرورة متعلقة بالنساء فحسب، وإنما هي قضايا متعلقة ب "انعدام المواطنة والتمتع غير المتساوي بحقوق الإنسان."

تثير هذه الدينامية بين الحركة ومنتقديها أسئلة تحاول ورقتي الإجابة عليها: كيف تتعامل الحركة النسوية مع مصادر استيائها؟ كيف تؤثر انتقادات كهذه على قضية المرأة والنضال لرفع سوية المرأة الذي تقوم به منظمات المرأة الرئيسية؟ وإلى أين ننطلق من هذا الموقع لدفع عجلة قضية المرأة في الأردن؟